الجريمة الحضرية
دراسة نظرية تحليلية سيسولوجية

د. فهيمة كريم رزيج المشهداني
كلية الاداب – جامعة بغداد

المقدمة :

ان دراسة (الجريمة الحضرية) لها اهمية خاصة تتمثل بكون (نصف سكان العالم ، هم سكان حضريون في عام ٢٠٠٠) ، وان اعلى نسبة لنمو سكان المدن ستكون في دول العالم النامي ، وفي عام ٢٠٠٠ قد بلغت (٥٠) مدينة اعدادها المليون نسمة او يزيد في افريقيا وفي اسيا (١٦٠) مدينة، اما امريكا اللاتينية (٧٥٪) من السكان هم في المناطق الحضرية ، ولعل اكثر ما يثير المخاوف هو التوقعات التي تشير الى ان عام (٢٠١٥) سيشهد (٢٣) مدينة منها عدد السكان يزيد على العشرة ملايين في العالم المتطور وان مثل هكذا نمو في الجانب الحضري سيمثل حتماً تحدياً كبيراً وقاسياً للانظمة والمجتمعات ذات البنية التحتية الوطنية الحضرية التي تعاني اصلاً من المتاعب[١] . وذلك ان ظروف العيش المزرية المهنية في احياء الفقر المحيطة بالمدن الكبرى في العالم الثالث اصبحت ظروفها غير قابلة للزوال ،اضف الى ذلك ان عيش الكثير من المهاجرين الجدد في هذه المنالطق انما هو عيش تحت ظروف العسر واليأس التي تشكل تربة خصبة للجريمة والاجرام ، ولظهور الجماعات المتطرفة الثائرة الباحثة عن عناصر جديدة في صراعها مع الحياة[٢] ، وهذا يعطي دراسة (الجريمة الحضرية) اهمية خاصة ، وان دراستنا تهدف الى معرفة ماهية الجريمة الحضرية، واسبابها

وبواعثها ومستقبل الجريمة الحضرية ، وكيفية التعامل معها او معالجتها وانواعها والتوقعات المستقبلية لظهور انواع جديدة منها .

في البحث هنالك العديد من التعاريف التي تناولت الجريمة الحضرية لغوياً وتعريف علماء الاجتماع لها مثل (دوركهايم) و (كلنارد) وغيرهم .

طبيعة الجرائم الحضرية :

ليس من شك في ان هناك علاقة متبادلة بين الانسان والبيئة التي يعيش فيها ، ففي ذات الوقت الذي يؤثر هو فيها ، تؤثر هي كذلك فيه وفي طبيعة تفكيره ، وسلوكه ،ونظرته للحياة ، وفي الماهية والكيفية التي ينبغي ان يتعامل بها مع ما يحيط به ،حتى انه قد لوحظ ومنذ زمن بعيد (ان الانسان يتفاعل مع الوسط الذي يوجد فيه والبيئة المحيطة به بما تحويه من كائنات وعوامل طبيعية. ومن المشاهد دائماً ان كل مجموعة من الافراد توجد في مكان ما وتربط بينها ظروف متقاربة يتسم سلوك الفرد بقواعد متقاربة نتيجة لما استقر في نفوسهم من مجابهة فتختلف شؤون الحياة بتصرف معين ، ومن هنا تنشأ لكل بنية تقاليد خاصة تحكم العلاقة بين افرادها تلقائياً من دون اجتهاد من جانبهم لمعرفة الطريق الذي ينبغي سلوكه[٣] .

وبناءاً على ما ذكر فانه من المتوقع ان تكون طبيعة البيئة الحضرية ذات اثر خاص على طبيعة ونوعية الجرائم الواقعة فيها- وضمن حيزها- ومن خلالها بما تفرزه هذه البيئة من ظروف ومداخلات وعلاقات واسباب ومسببات لها الاثر الكبير على طبيعة وشكل ونوع الجرائم الحضرية، وهذا ما اثبته الواقع العملي من خلال الحكم المتراكم من الدراسات العلمية والرصينة التي بينت ذلك واكدته[٤] .

وهذه الجرائم سواء كما كان منها موجه ضد الفرد او الجماعة ، تسمى بالجرائم العادية تميزاً لها عن الجرائم السياسية والجرائم التكنولوجية والتي هي تلك الجرائم التي تدخل التكنولوجيا جزءاً مهماً من ادوات تنفيذها[٥] .

لقد رافق ثورة الحاسوب بروز انماط جديدة من جرائم القرصنة واللصوصية والاختراق، وان التطور الهائل التي حصل في المجالات العلمية والتكنولوجية انعكس على تطور اساليب ووسائل ارتكاب الجرائم ، الى جانب بروز انماط جديدة من الجرائم لم تكن معروفة من قبل وبالتالي لم يفرض لها التشريع الوضعي اية قواعد عقابية ، وبسبب ثورة الاتصالات اتصفت الجرائم التكنولوجية بخاصية معقدة في عدم اعترافها او خضوعها للحدود السياسية بين اقطار العالم ،ومن هنا فان هذه الجرائم هي شكل جديد من اشكال الجرائم العابرة للحدود المحلية والاقليمية والدولية ، وعلى الرغم من ان هذه الجرائم التي ذكرناها لا يخلو منها المجتمع الريفي بل قد تطغي فيها بعض انواع هذه الجرائم – وان كان هذا نادراً – كما هو الحال عليه في المناطق الحضرية الا ان المهم ان هناك انواع من الجرائم ترتبط ارتباط مباشر بالحياة الحضرية ، اضف الى ذلك ان ما يميز الجرائم الحضرية هو كونها ذات بعد مكاني قد يمتد ليتجاوز دائرة عيش (المجرم) او منطقة سكناه وكذلك المجني عليه ، في حين ان هذا نادر الحدوث في المناطق الريفية التي تكون في اغلب الاحيان نطاق الجريمة فيها يقع في حيز تواجد كل من الجاني والمجني عليه[٦] ، اما من حيث نوعية الجرائم فان اغلبها يكن المحرك والدافع لهعا هو العوامل المادية، ومن حيث الوسيلة او الواسطة المستخدمة في ارتكاب الجرائم فهي كثيرة ومتعددة في المناطق الحضرية ويتم في الغالب استعمالها بخبث وذكاء، مع المحاولة لاخفاء الادلة او حتى دون ترك الاثار الدالة على المجرم او هدفه ، وغايته الحقيقية من ارتكاب الجريمة.

الجرائم التكنولوجية :

تعد الجرائم التكنولوجية من الجرائم الحديثة نسبياً اذ ان بعض هذه الجرائم المتعلقة باستخدام التكنولوجيا قد لا تتعدى عقداً من الزمن ، وعلى الرغم من ان بعض من انواع هذه التكنولوجيا واستخدامها في الاجرام لم يعد قاصراً فقط على البيئات او المناطق الحضرية وانما تتعداها الى جميع البيئات وبلا استثناء اينما حلت او وصلت اليها هذه التكنولوجيات ،وكما هو معلوم فان اغلب انواع التكنولوجيا المتطورة يكن تركزها اكبر ما يمكن في المناطق الحضرية حيث تتطلب طبيعة الحياة الحضرية وتعقيداتها استخدام مثل هكذا تكنولوجيا لتمشية امور الحياة الخاصة والعامة على حد سواء ، وعلى الرغم من كثرة وتعدد اشكال انواع ووسائل الجرائم التكنولوجية ، الا ان ما يمكن ان نذكره من هذه الجرائم وعلى سبيل المثال والتي قد تربعت على عرش الجرائم التكنولوجية واضحت محط اهتمام واسع من قبل الافراد والهيئات والمؤسسات والدول هي الجرائم الخاصة بالانترنيت التي اتخذت اشكال عدة لعل من اهمها[٧]:

١. اساءة استخدام البريد الالكتروني (E.Mail) من خلال نقل معلومات كاذبة خاطئة او تتضمن جريمة بحد ذاتها ، او انتحال صفة او تهديد او تحريض على ارتكاب جريمة...الخ .

٢. عرض الصور الاباحية ،ويكفي ان نعرف انه بحسب دراسة اجرتها جامعة (كارنيجي ميلون) ان (٦٨) فرداً في الولايات المتحدة زودة المستعملين بـ (نصف مليون) صورة وملف اباحي جرى انزالها على القراص الصلبة (٦٥) مليون مرة ،وان هناك اكثر من (٦٠٠) موقع تجاري على الانترنيت يوفر مواداً اباحية ، لما ان غالبية المستخدمين لهذه المواقع هم من المراهقين .

٣. الاحتيال الالكتروني وانتحال الصفة واجراء الصفقات التجارية المخادعة .

٤. خرق حقوق النشر والملكية الفكرية، من خلال استنساخ او طباعة برامجيات وملفات من قبل من لا يحق لهم ذلك .

٥. استغلال شبكة الحوار او الدردشة للقيام بمراهنات وقمار ، او اغراء القاصرات وبث الرسائل الجنسية او الكلام غير المحتشم او التحريض على ارتكاب الجرائم .

٦. الدخول غير المشروع على الارصدة المصرفية او اجراء التزوير والتلاعب والسحب او الاضافة .

٧. تدمير او اتلاف محتويات البرامجيات عن طريق نشر الفايروسات او التلاعب بالملفات او مسحها او تخريبها .

٨. اختراق الخصوصيات والاسرار الخاصة والتجسس على الاتصالات والمراسلات.

ان هذه الجرائم التي ذكرناه تبين وبوضوح مدى الخطر المحدق بالمجتمعات لان هذه الجرائم تطال البعيد والقريب بلا استثناء وليس هناك من احد في منأى عن مخاطرها واضرارها الهدامة والتي قد تتجاوز خطورتها في بعض الاحيان خطر الجرائم العادية وذلك لما يمكن ان تلحقه من اضرار اقتصادية جسيمة سواء في الافراد او الجماعات وحتى الدول ، اذ تشير احدى الاحصائيات ان (مجموع الخسائر التي تكبدها العالم من جراء ارتكاب الجرائم بواسطة الانترنيت خلال عام ١٩٩٩ فقط بلغت (٨) مليون دولار)[٨] .

ولعل الخطر الاكبر الذي يكمن في هذه الجرائم التكنولوجيسة هو في الخصائص التي تتميز بها هذه الجرائم التي يمكن من خلالها التقين ان خطر الجرائم التكنولوجية لايقل باي حال من الاحوال ان لم يزد على الجرائم العادية

وان خطورتها تزداد كلما امعن الانسان في اعتماده واستخدامه لتكنولوجيا العصر، وفيما يلي بعض الخصائص التي تتميز بها جرائم الانترنيت :

١. ان مرتكبي هذه الجرائم غالباً هم من الاشخاص ذوي القابليات الذهنية والعلمية العالية ولديهم الحماسة لتقبل التحدي التكنولوجي .

٢. سرعة تنفيذ الجريمة وسهولتها ، حيث لا يتطلب تنفيذها عبر الانترنيت سوى وقتت قليل ولا تتطلب الاعداد الطويل او استخدام معدات معينة.

٣. لا تتطلب جرائم الانترنيت التواجد في مكان الجريمة بل يمكن للفاعل تنفيذ جريمته من خلف الحدود .

٤. صعوبة الكشف والاثبات ،وهي جرائم مخفية الا انه يمكن ملاحظة اثارها فقط لذلك تتميز هذه الجرائم بصعوبة اثباتها بسبب غياب الدليل المادي وسهولة محو الدليل .

٥. لا يوجد سن محدد لمرتكبي هذه الجرائم فقد تتراوح اعمارهم ما بين (١٠-٦٠) سنة وبمستوى مهارات مختلفة تتراوح بين مبتدئ ومحترف .

٦. جرائم هادئة وناعمة، لا تتطلب القوة او العنف او السلاح او الاصطدام مع رجال الامن .

٧. انها من الجرائم العابرة للحدود بعد ان تم ربط العالم بشبكة اتصالات عبر الاقمار الصناعية والفضائيات مما جعل الانتشار الثقافي وعولمة الثقافة والجريمة امراً ممكناً[٩]

لذلك اصبحت ساحة الجريمة العالم كله ، ففي مجتمع المعلومات تذوب الحدود الجغرافية بين الدول ، وهذا يعني اننا امام نوع من الجرائم تتطلب تظافر الجهود ليس فقط على المستوى المحلي بل وايضاً جهود دولية ، وتفعيل اساليب مكافحة الجريمة .

الاسباب التي تقف وراء ارتكاب الجريمة :

ان الجريمة ظاهرة مادية وهي تحدث نتيجة لعمليات متعددة ومعقدة،وهي تضر بالمجتمع ، وهو لذلك لا يقف منها موقفاً عاجزاً وانما كان ولا يزال يحاول حماية نفسه من خلال ايقاع الجزاء المناسب على مرتكبها حتى يكون عنواناً يردع الغير عن الاقتداء به ، ورد فعل المجتمع على هذه الصورة يقف عند الاثر الظاهر لتصرف الانسان - اي الجريمة - وليس هناك من شك في ان افضل السبل هو العمل على منع الجريمة قبل وقوعها ، من خلال البحث عن اسبابها لعل في معرفتها ما يمكن المجتمع من علاجها ، وبذلك يدرء خطر الاجرام عنه.

ولما كانت الجريمة نتيجة لعمليات بشرية واجتماعية ونفسية فان البحث في امر مسبباتها شغل فريق من العلماء مختلفي التخصصات ، فلقد شارك في الدراسة والابحاث فلاسفة واطباء ورجال قانون وباحثون اجتماعيون وغيرهم ، ونظر كل فريق الى الجريمة من وجهة نظر متخصصة وتبعاً لذلك تعددت الاراء واختلت وعلى العموم يمكن القول اجمالاً ان الاجتماعيين - علماء وباحثين - يرجعون الجريمة الى عدة عوامل واسباب وسنحاول ايضاح البعض منها بايجاز لضرورات النشر :

العوامل الاجتماعية للجريمة :

ان العوامل الاجتماعية عديدة تؤثر وقد تكون سبباً من اسباب الجريمة ، وان هذه العوامل قد تعمل منفردة ،اي يمكن ان يكون عاملاً واحداً منها فقط هو المؤثر ويقف وراء الجريمة، او مجتمعة اي ان جملة من هذه العوامل الاجتماعية تتخذ افرازاتها لتصيب في مصب واحد الا وهو ارتكاب الجريمة ، ويمكن اجمالا

تقسيم العوامل الاجتماعية الى قسمين ذاتية خاصة، وعوامل مجتمعية تتضمن البيئة الاجتماعية الخاصة ، والبيئة الاجتماعية العامة :

١. العوامل الذاتية : وهي العوامل الذاتية - الداخلية - وتكون مجموعة الظروف المتصلة بشخصية المجرم التي تؤثر من بعيد او من قريب في ارتكاب الجريمة. وهذه الجرائم تقسم الى قسمين :

أ. العوامل الذاتية الداخلية- اصلية - وهي تلازم الشخص قبل ولادته.

ب. العوامل الذاتية المكتسبة : وهي ما يمكن ان يحصل للفرد من ازمات وحوادث تؤدي الى اختلالات عضوية تؤثر في سلوكه السوي .

٢. العوامل المتعلقة بالبيئة الاجتماعية : ويمكن تقسيمها الى ما يأتي :

أ. البيئة الخاصة : وتشمل :

١. البيئة العائلية : والعائلة هي المهد الاول الذي تدور حوله شخصية الفرد ، وهي كذلك المدرسة الاولى التي تبنى بها الاسس والركائز الاساسية للشخصية ، من خلال تزويدها الطفل بالثقافة الاجتماعية التي تؤهله للنضوج الاجتماعي وتحقيق الموائمة والتوافق ما بين متطلبات الحياة الفردية ومقتضيات ومتطلبات الحياة الاجتماعية ، وفق قاعدة الالتزام والتبادل في الحقوق والواجبات ما بين الفرد والمجتمع ، ان اعتماد التنشئة الاجتماعية والتربية المبنية على حب الطفل واحترامه وتعزيز ثقته بنفسه على ان ذلك مقترنا بالحزم في التوجيه نحو ما يمكن ان يحقق للفرد والمجتمع الخير ، مع تأكيد ان مصالح الذات اذا كان يتعارض مع مصالح المجتمع ينبغي تقديم صالح المجتمع على الذات وان كان فيها شيناً

من الالم والخسارة الانية للفرد[١٠]، وهذا من شأنه نمو وتطور الشخصية الاجتماعية المحصنة ضد الجريمة، ولقد وجدنا من خلال اطلاعنا وملاحظاتنا ان عدد غير قليل ونسبة لايستهان بها من الجرائم كان المحيط الاسري او العائلي مسرحاً لها تارة وتارة اخرى سبباً مباشراً او غير مباشر في ارتكاب الجريمة، وهذا يدلل ان هذه البيئة من الاهمية الكبيرة والاثر الكبير ما لا يمكن لاي باحث اهماله او التغاضي عنه .. وفي هذا الصدد بين العالم (دونالد Donald) اذ يؤكد ان العائلة هي اول واهم مدرسة في التدريب على حسن السلوك او سوء السلوك تبعاً لسلوك العائلة ذاتها[١١] . وهناك غير الباحث يذهب الى نفس ما ذهب اليه (تافت) من ان الطفل الذي يجد نفسه في عائلة أوغل افرادها في الاجرام او تلوثوا برذائل اخرى ينزلق غالباً مع ذويه الى مباذلهم وخطاياهم ، ويتورط عاجلاً او أجلاً في ارتكاب الجرائم مقتدياً باهله من دون ان يساوره شعور بالاثم[١٢] .

٢. المدرسة[١٣] : وهي واحدة من العوامل التربوية التي تعمل على تكوين شخصية الطفل وتقويم تربيته ، فان حسن مقاصدها وسلمت مناهجها وقام برعايتها وادارتها رواد مخلصون اثمرت في تكوين جيل واع مؤمن باهداف امته ووطنه. واذا اهملت ما عليها من الواجبات والمسؤوليات انهارت قيم الامة واصيب الناشئة بسلوكها ومقاصدها ، حتى ان البعض يرى ان من اهم عوامل انقاذ الناس من الجهل والرذيلة هو التعليم اذ تعد المدرسة بيتاً له، وفي هذا الشأن يقول فكتورهوغو " من فتح المدرسة فقد اغلق

سجناً "[١٤] . وتشير بعض الدراسات ان الهروب من المدرسة والتسكع في الشوارع قد القت بهؤلاء الطلاب في ايدي الجرمين ليسيبروا فيما بعد في سلك الجريمة[١٥]. كما تبين دراسة اخرى ان نسبة مرتكبي الجرائم من الاميين او الذين لم يصلوا الى مراحل متقدمة في الدراسة هم اكثر الفئات التي كانت مرتكبة للجريمة .

٣. العمل : العمل وبيئته بصورة عامة لها اثار وتأثيرات جمة على سلوك الفرد وتصرفاته بل وقد يصل حتى الى مستوى افكاره وطموحاته ، من حيث كون هذا العمل يلبي احتياجات الفرد او يشبعها او يجعله يقع تحت وطأة مغرياته، ولذلك كان لزاماً، ان يختار الفرد او من يمثله الاعمال التي تتناسب وقدرات وامكانيات الفرد وتلبي طموحاته او بعضاً منها ، حتى يتسنى له ان ينجح في هذا العمل او ذاك. وبالعكس فانك ان جعلت الفرد يعمل عملاً لا يلائم طباعه او قابلياته النفسية والعقلية والبدنية فعليك ان تتوقع منه النفور والتقاعس عن اداء العمل[١٦]. ولعل المشاجرات والمنازعات بين زملاء العمل والتعرض للبطالة هي من ابواب الدخول الى عالم الجريمة ، كذلك فان رفاق العمل لهم دور كبير في سلوك الفرد لانهم اقرب اليه وتصبح العلاقة التي تربطه بهم علاقة صداقة ومصالح مشتركة والتقاء الافكار والاهداف . وطبقا "لنظرية الاختلاط التفاضلي "(لسزرلاند) فان السلوك الاجرامي ينشأ عن مخالطة الشخص لاصدقاء مجرمين ، مخالطة اوثق من مخالطته لاصدقاء غير مجرمين ، بحيث تغدوا الغلبة الجلية لاثر الجماعة المنحرفة في نفسه[١٧] .

ب. البيئة العامة : وهذه البيئة تتسع في شموليتها لتشمل جميع افراد المجتمع الذي تسوده هذه البيئة ، والتي يمكن القول اجمالا انها تتكون من بينات ثلاثة هي البيئة الاجتماعية ، والبيئة الاقتصادية ، والبيئة السياسية، وان كل بيئة من هذه البيئات وسواء عملت منفردة او متحدة في حالة اختلالها لها اثار واضحة بل علاقة جلية بالجريمة والسلوك الاجرامي. والبيئة العامة تشمل البيئة الاجتماعية وتقسم الى :

١. المعتقدات الدينية .
٢. العادات والقيم والتقاليد .
٣. التعليم .
٤. وسائل الاعلام .
٥. بيئة وقت الفراغ .
٦. الوسائل التقنية .

الاسباب المؤدية الى ارتكاب الجرائم الحضرية :

ليس من السهولة حصر الاسباب المؤدية للجرائم الحضرية ، الا انه يمكن ذكر بعضها ومن اهم هذه الاسباب ما يأتي :

١. ان المدينة او البيئة الحضرية وان كانت لا تولد بالضرورة الفقر الا ان لها دور كبير بالشعور بالفقر ، من خلال مقارنة الفرد نفسه وما يمتلكه وما وصل اليه مع غيره ممن هم يفوقونه ملكية ومكانة، الامر الذي قد يدفعه - منفرد او بمساعدة عوامل اخرى - لمحاولة الوصول الى ما وصل اليه هؤلاء الاخرين واشباع تطلعاته التي باتت تتسع يوماً بعد يوم ولم تجد

الفرص الكافية لاشباعها الامر الذي قد يدفعه لانتهاج الاساليب غير الشرعية لتحقيقها .

٢. ان البيئة الحضرية بصورة عامة هي مزيج من خليط - بصورة عامة- غير متجانس من الافراد- قد يكون قسم كبير منهم من المهاجرين ، وهذا يجعل البيئة الحضرية تتميز بانحلال الاشكال التقليدية من العلاقات الاجتماعية كنظام القرابة مما يضعف لدى الفرد شعوره بالانتماء الذي يولد بدوره اشكال اجتماعية ذات نزعة انحرافية[١٨] .

٣. ان البيئة الحضرية يسود فيها قانون العرض والطلب وهو يخضع الانسان الى قانون البضاعة ويسخر القيم الانسانية الى قيم تجارية ، الامر الذي من شأنه ان يوقف تأثي واحد من اقوى الموانع الذاتية للفرد عن اقتراف الجريمة ، وهو ايمانه بالقيم والمثل الانسانية العليا التي ليس لها ذلك الوزن الذي يعتد به في علاقات الانسان بالانسان في ظل اجواء هذه البيئة المادية التي تعطي الاولوية للمادة على حساب الاخلاق والمثل[١٩].

٤. ان البيئة الحضرية تولد اللاهوية ،او الاغتراب ، الذي من شأنه ان يسهل على الفرد ارتكاب الجريمة.

٥. السياسات الحكومية التي لبعضها اثار هدامة بذاتها او ناتجة عنها والتي على الرغم من كثرتها يكفي ان نذكر واحدة منها على سبيل المثال لا الحصر - كالتهاون مع بعض الجرائم من خلال عدم وضع العقوبات الرادعة لها والاكتفاء بعقوبة بسيطة او شكلية على الرغم مما يمكن ان تتسبب به هذه الجرائم من ضرر او اضرار انية او مستقبلية ، ففي انكلترا واستراليا لاتعد من يجتاز وزن معين من المخدرات او مقدار بسيط منها مجرماً او متهماً بجريمة حيازة المخدرات على اعتبار انها تستخدم

لاغراض شخصية ويمكن ان نستنتج ما سيكون عليه الحال في المستقبل اذا استمر هذا النهج .

٦. ان البيئة الحضرية وبحكم تعقيداتها وكثرة متطلباتها قد تجعل العائلة تقف عاجزة عن تلبية احتياجات افرادها وبالذات الاولاد ، الامر الذي قد يؤدي الى حالة من حالات الخلاف المستمر والمشاحنات واتهام الابناء الاباء بالقصور وعدم الايفاء بالتزاماتهم واتهام الاباء الابناء بالعقوق ولعل مثل هكذا اجواء تجعل تقبل فكرة الجريمة امر سهل ومستساغ خصوصاً اذا تزامنت هذه الظروف مع وجود المشجع والمحرض على ارتكابها فاصدقاء السوء والبيئة الفاسدة.

٧. ان صعوبة الحياة الحضرية قد تدعو الابوين او كلاهما لممارسة العمل اغلب ساعات النهار خارج البيت في حين يبقى الاطفال بلا رقيب او موجه، بل قد يقضون اكثر اوقاتهم بالتسكع واللعب في الطرقات وهذا بدوره يخلق لدى الاطفال روح اللامبالاة وعدم الاهتمام والشعور بالفراغ والوحدة ،اضافة الى اكتسابهم عادات وسلوكيات قد تكون اساساً لتبني مفاهيم وسلوكيات اجرامية او ذات طابع اجرامي .

٨. ان البيئة الحضرية- وفي بعض قطاعاتها- تضم من المجرمين او المحترفين للعمل الاجرامي- المنظم- وهؤلاء بما لديهم من طرق واساليب معقدة لتنفيذ جرائمهم وبالتالي الافلات من طائلة العدالة يكونون قدوة تدفع بعض السذج او المحيطين لتحقيق اهدافهم وآمالهم بصورة سريعة ووقت قياسي من خلال محاولة تقليد هؤلاء بممارسة اي نوع من انواع الجرائم .

مستقبل الجرائم الحضرية :

قد لا نجد احد من الباحثين ينظر نظرة متفائلة لمستقبل الجريمة الحضرية، ولاسيما ونحن نرى يوماً بعد يوم تزايد مستمر لكل العوامل والاسباب التي من شأنها زيادة الجريمة كماً ونوعاً فهناك انظمة وحكومات وايديولوجيات باتت تدعم وتشجع الفردية وكل تياراتها وبكل الوانها واشكالها ، حتى انها صارت تبالغ في تقدير حرية الفرد ، وترى ان كيانه الذاتي يجب ان يتحقق دون تقف في سبيله العراقيل ، فهي لاتكفي بالتساهل في امر الجريمة بل تذهب الى أبعد من ذلك ، فترى ان المجتمع هو المسؤول عن جرائم افراده بما يفرض عليهم من الكوابت والقيود وترى تبعا لهذا (ان المجرم مجنى عليه ، وهو احق ان يعوض عن جريمته الا ان يعاقب عليها)[٢٠]. ولعلنا نقرأ ونسمع بين الحين والاخر ظهور ايديولوجية شاذة تجمع من حولها المنحرفين والشاذين من دون ان تكون هناك اجراءات حكومية او مجتمعية لمواجهة هذه التيارات وهذه الجماعات والتي قد تكون من بين اهدافها المعلنة او الخفية الايذاء او ارتكاب الجرائم ضد الافراد والجماعات[٢١].

ناهيك عن السياسات الحكومية التي قد تشجع بشكل او باخر الجريمة ضد اخرى كالحكومات العنصرية والعلمانية التي تحرض طائفة ضد طائفة اخرى او تقوم هي بنفسها بالعدوان مختلقة لاضطهادها وحيفها شتى الاعذار والحجج ولعل جرائم البوسنة والهرسك وكوسوفو والصهاينة في فلسطين والعدوان الثلاثيني على العراق والتمييز العنصري لربة الديمقراطية امريكا ضد الزنوج ولعل هذه الحكومات ذاتها التي تدعي الديمقراطية تشجع كل يوم تجارة الاسلحة وتجارة المخدرات ورواجها والسياحة الجنسية وتجارة الجسد وتزرع الفتنة في كل ركن من اركان المعمورة .

وقد يكون في العولمة وماتحمله من مفاجئات ما يفوق تصور البعض في تداعياتها وتأثيراتها السلبية وبالذات كل شعوب العالم الثالث وعلى كل مرفق من مرافق الحياة وقد يكون وحداً من هذه التداعيات السلبية هو زيادة في الجرائم الحضرية من حيث الكم والنوع والتنظيم والاستخدام للتقنية المدروسة فيها .

التوصيات والمقترحات :

لابد لكل بحث من توصيات ومقترحات وفيما يأتي بعضاً منها :

١. الحد من الهجرة من الريف الى المدن وذلك لتلافي سلبيات واخطار عدة، وذلك من خلال دعم النشاطات الصناعية والزراعية والقيام بخط وبرامج تنموية في المناطق الطاردة والتي تدفع الى الهجرة منها الى المدن الحضرية .

٢. نشر الوعي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من خلال وسائل الاعلام المختلفة .

٣. اقامة المشاريع الصناعية والتنموية ومحاولة تشغيل الشباب العاطلين بغية ابعادهم عن مغريات الجريمة.

٤. محاولة تشجيع الزواج المبكر وذلك من خلال تقديم المساعدة وبناء المجمعات السكنية للمتزوجين الجدد .

٥. القيام بمشاريع اسكان تتوفر فيها متطلبات الحياة العصرية وذلك بغية تتخفيف الضغط والتكدس العائلي في البينات الحضرية والذي يكون تربة خصبة لنمو العادات والاخلاقيات السيئة الدافعة بدورها للجريمة او تبنيها.

٦. التدريب المستمر والتطوير للعناصر المسؤولة لمكافحة الجريمة وتزويدها بالتقنيات الحديثة التي من شأنها ايقاف الجريمة او الحد منها .

٧. السير قدماً بتحقيق برامج وخطط الحملة الايمانية لكونها واحدة من اهم الضمانات التي تضمن تحصين الفرد من الداخل من الجريمة .

المصادر :

1. United Nations Population Division World Population Prospects, The 1996 Revision, N. Y., Vnited Nations, 1996, PP. 3 - 5.

٢. براين نيشيبورك . الابعاد الامنية للعوامل الديمغرافية ، ترجمة ابراهيم عبد الرزاق، بيت الحكمة، قسم الدراسات الاجتماعية ، مؤسسة ران ، ٢٠٠٢ .

٣. المرصفاوي ، حسين صادق .البينة والجريمة ، عالم الفكر ، المجلد (٧) ، العدد (٤) ، يناير - فبراير - مارس، تصدر عن وزارة الاعلام ، الكويت ، ١٩٧٧ ، ص٩٧ .

٤. خيري، محمد (الدكتور). علاقة المجتمع الصناعي بظاهرة الجريمة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، جمهورية مصر العربية ، المجلة العربية القومية ، العدد (٢) ، المجلد الاول ، ١٩٦٤ ، ص١٢٠ .

٥. المشهداني ، اكرم عبد الرزاق . الجرائم التكنولوجية ، شركة الوفاق للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٧.

٦. البير شفان . جرائم ذات الخطر العام ، ترجمة استبرق صائب السامرائي ، ج١ ، طبع في مطابع المسرة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٤٤ .

٧. المشهداني ، اكرم عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص٢٦ -٢٧ .

٨. جريدة الزوراء ، بغداد، العدد (١٣٨)، في ٢٧ / ١ / ٢٠٠١ ، التكنولوجيا تدخل عالم الاجرام .

٩. المشهداني ، اكرم عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص٢٩ -٣٠ .

١٠. الخولي، سناء. الزواج والعلاقات الاسرية ، دار المعرفة، الاسكندرية، ١٩٨٥، ص٩٤ .

١١. دونالد تافت . مبعث الجريمة ، ترجمة سوسن زكي ، المجلد الاول ، القاهرة ، السنة غير موجودة ، ص٢٣ .

١٢. رمضان، عمر السعيد. دروس في علم الاجرام، القاهرة، ١٩٧٤، ص٦٦.

١٣. القريشي ، باقر الشريف . النظام التربوي في الاسلام ، دراسة مقارنة، ط٢ ، مطبعة نديم ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص١١٣ - ١١٤ .

١٤. الطاهر، عبد الجليل . التفسير الاجتماعي للجريمة . شركة الرابط للطبع والنشر ،بغداد ، ١٩٥٤ ، ص٦٤ .

١٥. الربيعي ، فريد علي امين . اثر بعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الجريمة في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، قسم الاجتماع ، ١٩٩٩ ، ص٣١٨ .

16. Edwin, H. Shtherland and Donald Gressey, Principles of Criminology, Sixth Edition, N. Y, 1960, P. 16.

١٧. ماكس فيبر. تأليف دونالد ماكري ، ترجمة اسامة حامد . سلسيلة الاعلام الفكر العالمي ، المجموعة الادبية ، المؤسسة العربية للدراسة والنشر ، المطبعة العالمية ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٦٨ .

١٨. رضا ، بوكراع . المدينة والفقر والاجرام ، بحث مقدم الى الندوة التي عقدها المركز القومي للدراسات الامنية حول الفقر ، تونس ، ايار ، ١٩٨٣ ، ص١٥ .

١٩. كمونة، حيدر عبد الرزاق. العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة ، الموسوعة الصغيرة ، العدد (٤٠٥) ،وزارة الثقافة والاعلام،١٩٩٧ ، ص١٢٥ .

٢٠. قطب ، محمد . الانسان بين المادية والاسلام ، دار احياء الكتب العربية ، مصر ، ١٩٦٥ ، ص١٨٤ .

٢١. العقاد ، عباس محمود . افيون الشعوب والمذاهب الهدامة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، بلا. ت ، ص٨٤ .

٢٢. احمد ، طه علي . العولمة ، مجلة دراسات اجتماعية ، تصدر عن بيت الحكمة ، العدد (٩) ، السنة (٣) ، ٢٠٠١ ، بغداد ، ص٥٦ -٦٧ .